

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

Repercussion of the Libyan crisis on Algerian Security

الباحثة: **تبينة راوية**

طالبة دكتوراه - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر

rawiarawia29@yahoo.com

الأستاذ الدكتور: **بن صغير عبد العظيم**

أستاذ التعليم العالي - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوقرة - بومرداس / الجزائر

beneghierabdou@gmail.com

تاريخ النشر :	تاريخ القبول :	تاريخ الإرسال :
2019/06/27	2019/06/19	2019/03/11

الملخص:

تعد الأزمة الليبية من بين الأزمات التي لاقت اهتماما في أجندة وأولوية صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، فالوضع السياسي والأمني الليبي المتأزم أصبح يفرض على الجزائر إيجاد الحلول لها بحكم أن تداعياتها أصبحت تنعكس بشكل مباشر على الأمن الجزائري، فقد شكلت جملة التحديات الناجمة عن هذه الأزمة تحديا أمام الجزائر يثبت مدى قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة هذه التحديات التي يمكن أن تعصف باستقرار الكيان الأمني للجزائر من خلال السعي على توفير متطلبات الأمن الكافية في ظل الانعكاسات الخطيرة التي تفرزها هذه الأزمة وإيجاد الآليات والسبل لمواجهة وكبح التهديدات التي تهدد أمنها القومي خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن ; ليبيا ; الأزمة الليبية ; الجزائر ، الأمن الجزائري

Abstract:

The Libyan crisis is considered one of the main important priority to decision Makers in the Algerian foreign policy.

The Libyan political and secured complicated situation imposes to look for solutions since its results reflect directly on the Algerian security.

Those challenges, which resulted from this crisis, formed a challenge front Algeria proves low can Algeria face.

Those challenges which may threaten under grounded security of Algeria through providing the principal of enough security under the danger reflection which resulted from these crisis and look for the mechanism and ways to face and to stop the threats that menace its security specially under international regionalism and territorial challenges.

Keywords: Security, Libyan, Libyan crisis, Algerian.security ,Algerian

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية من بين أكثر الأزمات التي أصبحت تطرح على مستوى أجندة السياسة الخارجية للجزائر فالوضع الأمني التي باتت تعيشه ليبيا ألزم على الجزائر البحث عن آليات من أجل التعامل مع الأزمة، وهذا بحكم أن نتائجها باتت تنعكس على أمنها القومي، أو العمل على منع تواجد أطراف خارجية على مستوى الحدود المجاورة يمكن أن تزيد من تعقيد الأوضاع في دول الجوار، أو أن تكون سببا لمصادر تهديد جديدة تستهدف الجزائر وتعصف بأمنها، وهنا يؤدي بنا البحث عن جملة التحديات التي واجهت الجزائر خلال هذه الأزمة ومدى قدرة الجزائر على التعامل مع هذه الأزمة بالبحث عن آليات التي حاولت من خلالها مجابهة هذه التحديات خاصة في ظل ما يحكم الطابع الثابت لسياستها ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية المحورية لدراسة كالتالي: فيما تتمثل تداعيات الأزمة الليبية على أمن الجزائر؟ وما هي الحلول المقترحة؟

وبناء عليه فإن الفروض العلمية لهذه الدراسة المحورية كالتالي :- شكلت جملة التحديات الأمنية الليبية تهديدا على الأمن القومي الجزائري

- لقد ساهمت التهديدات الأمنية الليبية تحديا لمكانة السياسية الخارجية الجزائرية في المحافل الدولية

وقد سلكنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعطاء صورة عن الواقع الأمني الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

حيث حاولنا للإجابة عن هذه الإشكالية تقسيم الدراسة الى المباحث التالية:

أولاً: الأمن: قراءة في المفهوم

ثانياً: مسار الأزمة الليبية

ثالثاً: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري.

اولاً: الأمن: قراءة في المفهوم

إن بحثنا عن التحليل اللغوي لمصطلح الأمن يجدر الإشارة إلى بعض العينات من المعاجم اللغوية العديدة.

حيث نجد "معجم الطلاب" قدم تعريفا للأمن على أنه: "أمن، يؤمن، أماناً وأماناً، بمعنى وثق به وأطمئن عليه، لم يخف فهو آمن"(فرحات يوسف شكري، 2001، ص22).

"فهو يعد ثمرة الجهود المبذولة والمشاركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك" (المرجع نفسه).

وفي تعريف آخر قدمه أر لوند ولفرز لعام 1952، والذي نال نوعاً من الإجماع بين الدراساتين إذ يرى "أن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ "بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية .." (خليل يوسف، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، <http://www.Drkhililhussein.com>).

ويعرفه باري بوزان كذلك على أنه "ما يلي": في حالة الأمن يكون النقاش دائراً (Barry Buzan) حول السعي للتحرر من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمر يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي (اليامين بن سعدون، 2012، ص14) وانطلاقاً من جملة التعريفات يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن "على أنه قدرة الدولة على حماية

مقوماتها الداخلية من أي تهديد خارجي كان أو داخلي، وهو ما تقوم به دولة أو مجموعة دول في سبيل الحفاظ على وجودها من الزوال، وهذا باتخاذ جملة من إجراءات في حدود إمكانياتها وللحفاظ على مصالحها دائما في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية والمحلية"

ثانيا: مسار الأزمة الليبية

شهدت الأزمة الليبية منذ إنطلاقها العديد من المسارات والتي سوف نبينها في المبحث التالي بحيث انطلقت احتجاجات اجتماعية في ليبيا في منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام القذافي تزامنت هاته المطالب مع اضطرابات اجتماعية في كثير من الدول العربية كتونس ومصر واليمن وسوريا لتدخل ليبيا بعدها في موجه من العنف المسلح والفوضى، وسرعان ما تم تدوير الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تفرض حظر الاسلحة على ليبيا وتجميد أصول عائلة القذافي او من خلال تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا واجراءات محكمة الجنايات الدولية لتحقيق في جرائم ضد الانسانية ثم انطلقت العمليات العسكرية الأمنية على التراب بتاريخ 19 مارس 2011 تحت لواء حلف الناتو لتدخل البلاد بعد هذا التدخل الخارجي في تساهم دموية تعقد الأزمة الليبية وتصبح مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي (مولود بلقاسي، 2011، ص11).

وشهدت هذه الفترة مستوى لكثير من العنف المسلح واتساعا كبيرا بالمجتمع وفي المرحلة الثانية تم اسقاط القذافي وقتله وتولى المجلس الوطني الحكم مؤقتا ووضع خارطة طريق، وتم بالفعل انتخاب مؤتمر وطني تسلم السلطة في 7 أكتوبر 2012 برئاسة علي "زيدان"، الا أن ضعف الدولة ومؤسساتها وضعف الاجهزة الأمنية والجيش، ووجود آلاف الميليشيات المسلحة، وتفتت البلاد الى انتماءات قبلية و جهوية و مناطقية كل ذلك ساهم بدوره في دخول ليبيا أزمة سياسية وعسكرية يتواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر مع ميليشيات بعضها متطرف، ولكنها مدعومة سياسيا من المجلس الوطني العام الذي تم حله فيما بعد، الا أنه استمر في عمله من "طرابلس"، وبعد انتخاب مجلس نواب جديد في 2014 يعمل من "طبرق" عمق من الانقسام الجهوي انقسام آخر سياسي دستوري، وهكذا تدهورت الاوضاع في ليبيا نتيجة الانقسام السياسي ووجود (دعاء محمود محمد عويضة ،، 102، 2018-103) حكومتين إحداهما في طرابلس والآخرى في طبرق وكتلتها مدعومة بقوات مسلحة بالإضافة الى وجود تنظيمات أخرى مسلحة مثل ما يعرف بتنظيم الدولة "داعش" ودخلت ليبيا في دائرة من الصراعات العنيفة التي أخرجتها عن اطار التحول الديمقراطي، فحتى الآن لا مجال للوفاق بين الفضائل وعدم محاولات الوساطة الدموية، ولا مجال لحدوث انتخابات ديمقراطية، أما مستوى العنف في ازدياد متواصل (المرجع نفسه 103).

ثالثا: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

لقد كان الربيع العربي مفاجئا للجزائريين، فقد كان الاخيريون يتوقعون التهديد حصرا من قبل الاسلاميين، لذلك فالسقوط غير المنتظر لبن علي، مبارك ثم القذافي أذهل صناع القرار في الجزائر وأدخلهم في حالة من الاضطراب في سلوكهم الخارجي، فقد وجدوا أنفسهم أمام مواجهة تهديدات جديدة شلت الحكومة في التعامل مع المطالبات المجتمعية الداخلية من جهة، وتحديد موقف واضح بخصوص هذه التطورات الإقليمية (سمير قط، 2007، ص77)، ومن بين هذه التداعيات:

تنامي ظاهرة التهريب والمتاجرة بالسلاح:

على اعتبار أن الجزائر في حدود واسعة مع جارتها الليبية فقد أدى هذا الى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحرى بهدف تهريب الاسلحة وادخالها بكافة الطرق بهدف بيعها للمافيا أو حتى ايصالها للجماعات الارهابية التي وجدت نفسها في الفوضى الأمنية في ليبيا مرتعا لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الاسعار المناسبة لتلك الاسلحة وعلى اعتبار أن التقارير مغيبة في هذا الشأن سنستند في معلوماتنا على الاخبار التي تم رصدها من تحقيقات الأجهزة الأمنية، فقد أشارت العديد من التحقيقات الى أن الجزائر باتت سوقا رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص او الذخيرة، وهذا ما يتأكد مع العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة حيث يتزايد الطلب على الذخيرة من فئة برابوم لأنها الأكثر استعمالا في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية، وعليه نلاحظ بأن الهدف من ذلك يكمن في محاولة بيع تلك الأسلحة لعصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر بحيث أفادت المصادر الأمنية بأن شبكة منظمة تضم ليبيا وجزائريين تعمل على تأمين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين، بينما يقتنوا مهربو المخدرات والرشاشات من نوع كلاشنكوف في حين يتجه مهربو المواشي لشراء بندقية سيمونوف الروسية (فكريي شهرزاد، 2017، ص176-177).

إن التدخل الأجنبي في ليبيا يمكن أن يؤدي الى نشوب حرب أهلية داخل ليبيا، وبذلك تصبح هذه الأخيرة ملتجأ للإرهاب، باعتبار أن هذا الأخير عادة ما يختار المناطق غير المستقرة او التي تشهد تدخلا أجنبيا يجعلها مراكز انطلاق في تنفيذ عملياته، وهو ما سوف يؤدي الى هجرة مكثفة للاجئين الليبيين نحو التراب الجزائري مما سوف يخلق مشاكل أمنية للجزائر، كما أن التواجد العسكري الاجنبي في ليبيا وحتى مجرد مراقبة مجالها الجوي يمثل تهديدا أمنيا للجزائر، لأن القوى المتدخلة الغربية ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول القدرات العسكرية الجزائر (جلال حدادي، 2017، ص144).

لقد كان ينظر صناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية الى أن التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الأمني للمنطقة ككل، ويدمر البنية الأمنية و السوسيولوجية للمجتمع الليبي، ولا يسقط حكومة معمر القذافي فقط.

ظهر الخلاف مبكرا بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال الأولى لبعض أعضاء عائلة معمر القذافي من النساء، إذ طالبت الحكومة الليبية بتسليمهم إليها لمحاكمتهم، في المقابل اعتبرت الحكومة الجزائرية العملية إنسانية بحتة وأنهم ممنوعون من الإدلاء بأي تصريحات أو أنشطة مناهضة للحكومة الليبية كما أكدت أن الجزائر ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم. الأمنية - العسكرية سوف تتركز في ما بعد اختفاء حكومة معمر القذافي على توفير الغطاء الأمني المناسب لمجال جغرافي طوله ٩٠٠ كلم في المنطقة الحدودية بين البلدين، من أجل منع تدفق مصادر التهديد إلى أراضيها، ومنع أي تنسيق عسكري محتمل بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة أو داعش في ليبيا (زاوشي صورية، 2010، ص144).

كذلك نجد أن بعض الأطراف الإقليمية غير مبالية بما يحدث في ليبيا أو مكبر للضغوطات العربية مما سوف يزيد العبء على الجزائر فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار (على مصباح محمد الوحيشي، 2017، ص15).

الانكشاف الأمني للحدود الشرقية الجزائرية:

فقد أدت التفاعلات العكسية للحرب إلى عواقب وخيمة على أمن الحدود الجزائرية في جناحه الشرقي وجسدت تحديات على منطقة المغاربية والساحلية ككل، فالجناح الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب فيها والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد خطير في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 982 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا ماديا وبشريا لضمان تأمين الحدود مع ليبيا (سليم بوسكين، 2015، ص168).

ويرجع الباحث في العلاقات الدولية الدكتور منصور قديدير سبب تفضيل الجزائر إلى الحل السياسي في ليبيا راجع إلى صعوبة حراسة آلاف الكيلومترات من الرمال وإلى جانب وجود دعائم إرهابية للنط داخل البلد والوضع السياسي الداخلي يجعل الجزائر في وضع هش على أكثر من صعيد، وكذا أنه في حالة تدخل عسكري فإن الدور الأساسي يرجع للقوى الدولية الكبرى وأن الجزائر سيكون لها دور ثانوي وهي تدرك أنها ستتحمل تبعات ما بعد التدخل (حمزة عتي، كيف تنظر الجزائر إلى

التدخل العسكري المحتمل <http://www.arabic.cnn/world/2016/02/17algeria-military-intervention>.

(intervention).

التصاعد المد الإرهابي:

فضلا أن ما تم تمكين الثورة لذوي السوابق في النشاط الإرهابي من التموقع والاندماج السياسي والمسلح في "ليبيا ما بعد القذافي"، فقد أتاح الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة، مجالا أوسع للنشاط الإرهابي، الأمر الذي انعكس على الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا التي باتت سوقا رائجة للعديد من الأسلحة الخفيفة والمتطورة، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضوع منها:

تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، لجريدة القدس العربي اللندنية، بقوله: ((نحن قلقون جدا من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة)) (منصور الخضاري، 2014، ص77).

بحكم الحدود (982 كلم) المشتركة تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتحوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل لمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس، الحدود ... والقاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة مراقبة جوية، وكذلك إخضاع تنقل سلع جديدة (بما فيها مختلف أنواع قطع الغيار) للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا، فيما يكمن الثاني في تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا والجزائر لا تشارك في الاجتماعات الدولية بشأن الأزمة الليبية تحضر لعقد اجتماع في سبتمبر المقبل حول تداعيات الأزمة على الإرهاب وتهريب الأسلحة في الساحل والذي ستشارك فيه دول الساحل القوي الكبرى والأمم المتحدة، أما حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا فنقول أنها تلتزم الحياد يمكن تفسير موقفها بأربعة عوامل أولا: الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، ثانيا: بحكم الجوار فإن دعم أي طرف على حساب طرف يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض ترابها للمخاطر الأمنية، ثالثا: يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد أي مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم طرفي الصراع، رابعا: يبدو أنها معنية أساسا بهموم الداخل، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات (عبد النور بن عنتر، 2011، ص6).

ساهم تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في انتشار واستنفار أمني كبير من طرف القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي، وهو ما يزيد أيضا من التكلفة التي تشمل نفقات النقل وامتداد الطعام وإنشاء مراكز حدودية جديدة في الحدود الشرقية إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح كما أن تزايد احتمالية ووقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لانفعال الجماعات

الإرهابية بمنحى خطير في ليبيا، وتعد أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" برر حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار خاصة ليبيا ومالي فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132 عامًا اجنبيًا من العاملين في حقول "عين اميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات اجنبية مع احتجاز حوالي 300 جزائري وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكّنها من التوجه نحو شمال مالي، إلا ان القوات الجزائرية لم ترضخ لها وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف ونتج عن العملية أكثر من 40 ضحية (عادل جرش، 2017، ص195).

انتشار وتنامي الجريمة المنظمة:

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسسي، جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا (سليم بوسكين، المرجع السابق، 169)..

وتتعاطف مصائب السلاح الليبي والذي كان يقف وراء الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين اميناس وهو ما يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية وعسكرية وأمنية و... الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية الخطيرة (المرجع نفسه، 170).

أصبح الوضع في ليبيا في الفترة الأخيرة يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس وتزامن ذلك مع حملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر الى اتخاذ حملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وبات التدهور والوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الاضطرابات في غرداية، فإذا كانت محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس تأتي في أعقاب سلسلة من الاختطافات ومحاولة الاختطاف التي استهدفت حملة من الدبلوماسيين في ليبيا لمبادلهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه في مقابل إطلاق سراح السجن

الليبي محمد الدرسي من السجون الأردنية وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر ومبادلهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم إلى المليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتأثيرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية.

- وفي هذا الإطار سارعت الجزائر الى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية التالية:
- استدعت الجزائر سفيرها وطاقتها الدبلوماسية من طرابلس وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاث، (محمد غربي ، إبراهيم قلاوا، 2014، ص31).
- نشر التعزيزات عسكرية و اعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا والى غاية الحدود مع تونس.
- أعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثمانى دول في المنطقة منها ثلاث دول عربية وخمسة دول افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين.
- أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي واستباق لأي تطورات على الحدود من أجل احتواء أي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا ومالي.
- على خلفية هذه التطورات المتصاعدة في ليبيا وفي مالي والتي باتت تهدد استقرار الجزائر أكثر من أي وقت مضى لوحظ في الفترة الأخيرة جهودا كبيرة للدبلوماسية الجزائرية التي كثفت من نشاطاتها في الفترة الأخيرة سواء على المستوى الثنائي من خلال الجولات الماراطونية التي قادت وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة إلى دول الساحل الإفريقي ومن خلال المشاورات المنتظمة التي تسهر الدبلوماسية الجزائرية على ترقيتها في كل مرة (المرجع نفسه، 32).

ويؤكد الدكتور أمحمد برقوقي في هذا السياق أن التصعيد الأمني في ليبيا وقضية الحدود هي في حد ذاتها بركان متحرك يهدد بالانفجار من الناحية الأمنية لاسيما وأن الصراعات التي تواجه المنطقة خطرة في مقدمتها الاهاب العابر للحدود مقارنة بعدم قدرة الدول أمنيا على توفير الحماية، وعليه فإن تداعيات الأزمة في ليبيا خطيرة سيما على الجزائر بوجه الخصوص (سبتي حليمة، 2016، ص245).

الخاتمة:

لقد أفرزت جملة الأوضاع التي شهدتها الأزمة الليبية تهديدا خطيرا على دول الجوار عامة والجزائر خاصة، كعامل يهدد أمن واستقرار في المنطقة، مما دفعها إلى التحرك واتخاذ إجراءات للحد من هذه الأخطار التي تعصف بأمنها الإقليمي، وهو ما أدى بالتحرك الجزائري في ليبيا فلم يكن أمام الجزائر خيار لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في ظل المبدأ الثابت في السياسة الخارجية والذي يتمثل في عدم التدخل في شؤون الداخلية، وكان طريق جملة من الاجتماعات والمفاوضات مع دول الجوار والتي دعت الجزائر بانعقادها لإيجاد حل سلمي للأزمة الليبية ومواجهة التهديدات الأمنية في إطار تنسيق

متعدد الأطراف مع محافظة على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في ليبيا والتزام بالحياد في كل دورات الحوار بين الليبيين وهو ما أسهم في تعزيز وكسب الثقة بين مختلف الأطراف المتصارعة في ليبيا، وفي نفس الوقت تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر برفع راية الحياد وتعزيز موقف الجزائر في الساحة الإقليمية والعالمية في ضرورة السعي نحو إتباع التسوية السلمية للأزمات .

قائمة المراجع:

الكتب:

- * دعاء محمود محمد عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الأفريقي، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2018)؛
- * حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017)؛
- * فكري شهرزاد، الحدود المانعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017)؛
- * يوسف، شكري فرحات، معجم الطلاب، (لبنان: دار الكتاب العلمية، 2001)؛

المقالات:

- * بلقاسمي مولود، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 711، 2017؛
- * قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، مجلة السياسة والقانون، العدد الأول، 2017؛
- * زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح منافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، 2010؛
- * علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2017، 5؛
- * لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني، الدراسات الاستراتيجية، العدد 194، 2014.
- * بن عنتر عبد النور، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 2011، 6؛
- * جرش عادل تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017؛
- * غربي، قلاوا إبراهيم، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014؛
- الرسائل الجامعية الغير منشورة:

*اليامين بن سعدون، 2012، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة 5+5"، مذكرة ماجستير - جامعة باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية؛

* سليم بوسكين، 2015، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية؛.

*سيتي حليلة، 2016، "أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي - دراسة حالة ليبيا"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية؛
مواقع الإنترنت:

*خليل حسن، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"،
<http://www.drkhililhussein.blogspot.com> (

<http://www.drkhililhussein.blogspot.com>._

*حمزة عتبي، "كيف تنظر الجزائر الى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد داعش"،
<http://www.arabic@cnn.com/world/2016/02/17/algeria-military-intervention->